



# الرئاسات الثلاث بين الانتخاب ومنح الثقة

## الجزء الثاني

### انتخاب رئيس الجمهورية

بقلم

الباحث إياس حسام الساموك



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 25/12/2012، بوصفه مركزاً علمياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

## للتواصل

**مركز حمورابي**

للبحوث والدراسات الإستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة



+964 7810234002



hcrsiraq@yahoo.com



[www.hcrsiraq.net](http://www.hcrsiraq.net)



يعد رئيس الجمهورية، هو المكون الأول في السلطة التنفيذية، وقد عرفته المادة (67) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ)، بأنه "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يمثل سيادة البلاد، ويُسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة أراضيه، وفقاً لأحكام الدستور". وقد رسم الدستور الآليات العامة والخطوط العريضة لاختيار رئيس الجمهورية إذ يتولى انتخابه مجلس النواب، فيما تكفل المشرع العادي بتنظيم تفاصيلها بموجب قانون، رغم أن الأنظمة البرلمانية الحديثة اتجه نحو إسناد انتخاب رئيس الجمهورية إلى الشعب مباشرة. وبحسب التسلسل الدستوري، فإن انتخاب رئيس الجمهورية يأتي تالياً لانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه.

وعلى هذا الأساس، رسمت التشريعات النافذة مواعيد محددة لفتح باب الترشيح، وتقديم طلبات الترشح، والنظر فيها وقبولها، فضلاً عن إتاحة الطعن في قرارات الرفض أمام جهة قضائية عليا، على أمل أن تُستكمل جميع هذه الإجراءات خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء عملية انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه. إلا أن الاجتهادات القضائية والتطبيقات العملية أجازت امتداد عملية الانتخاب إلى مدة أطول من ذلك. يأتي ذلك بالتزامن تفسير النصاب المطلوب لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية على أنه يقتضي حضور أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، إذ إن عدم تحقق هذه النسبة قد يؤدي، بطبيعة الحال، إلى تعطيل انعقاد الجلسة وقد يصل هذا التعطيل إلى أشهر، كما حصل في بعض الدورات الانتخابية. وبناءً على ما تقدم، سنقسم هذا الجزء وهو الثاني من دراستنا إلى مبحثين، يُخصص الأول لمناقشة الشروط الواجب توافرها في المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، فيما يُعنى الثاني بإجراءات فتح باب الترشيح وقبول الطلبات، وكذلك إجراءات الانتخاب، وذلك على النحو الآتي:

## المبحث الأول

### شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية

أنفرد الدستور بأغلب شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وقد كررها قانون أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ)، وأضاف لها شرطاً جديداً.

وأوضحت المحكمة الاتحادية العليا بأن "تلك الشروط تمثل شروط قبول وشروط ملزمة لاستمرار تولي رئيس الجمهورية لمنصبه باعتبار أن رئيس الجمهورية يمثل سيادة البلاد ورمز لوحدة الوطن ويُسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته وسلامة أراضيه استناداً لأحكام المادة (67) من الدستور"<sup>(1)</sup>. وبناءً على ما تقدم، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول لبيان الشروط الدستورية والثاني للشروط القانونية، وذلك على النحو الآتي:

<sup>(1)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (41) وموحدتها 58 و64/ اتحادية/ 2022).

## المطلب الأول

### الشروط الدستورية للترشح لمنصب رئيس الجمهورية

أحاط دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بمجموعة من الشروط الصارمة، التي تعد في بعض جوانبها أكثر تشدداً مقارنة بالشروط المقررة لنفس المنصب في الدول المجاورة. وقد حددت هذه الشروط المادة (68) من الدستور. لكن النص الدستوري يثير سؤالاً مهماً: متى يجب أن تتوافر هذه الشروط؟ هل في وقت تقديم أوراق الترشح، أم في وقت قبول الترشح، أم في وقت الانتخاب؟ وتبين الأفضلية للتحقق من الشروط عند قبول الترشح، لأن هذه المرحلة تُعد عملية فنية تقوم بها جهة مختصة، ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام جهة قضائية تصدر حكمها بشكل بات وملزم. وبصفة عامة، تشمل الشروط الدستورية التي يجب توفرها في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية ما يلي:

#### أولاً: الجنسية

إن منصب رئيس الجمهورية يتضمن بالأهمية البالغة، لهذا من الطبيعي أن يكون من يتولى هذا المنصب الخطير عراقياً أصيلاً وليس بالتجنيس<sup>(1)</sup>، لذا فإن الدستور أشترط في المرشح أن يكون عراقياً بالولادة من أبوين عراقيين<sup>(2)</sup>. ويُثار التساؤل هنا: هل يُشترط أن يكون الأبوان متمتعين بالجنسية الأصلية أم المكتسبة؟ إذ نجد أن الدستور العراقي لم يحسم هذه المسألة.

وهناك من يرى أن خطورة هذا المنصب وحساسيته تقتضي أن يكون الوالدان متمتعين بالجنسية الأصلية، وألا يكتفى في شأنهما باكتساب الجنسية عن طريق التجنيس. ورغم ما ينطوي عليه هذا الرأي من تقدير للمصلحة العامة، لكن يُردد عليه بأن عدم نص الدستور على طبيعة جنسية والذي رئيس الجمهورية، سواء أكانت أصلية أم مكتسبة، لا يتحمل تفسيراً يتجاوز منطوق النص، وهو ما يتعارض مع منطق التفسير الدستوري. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذا الأمر نصاً يتعين تداركه من قبل سلطة تعديل الدستور بالنص صراحةً على اشتراط الجنسية الأصلية في والذي رئيس الجمهورية<sup>(3)</sup>.

وقد تبانت آراء شراح القانون إزاء التشديد من شرط الجنسية في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية. ويرى اتجاه أن اشتراط عراقية أبي المرشح لرئاسة الجمهورية تتعارض مع المادة (18/ ثانياً) من الدستور التي نصت على الآتي: "يعد عراقياً كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية، وينظم ذلك بقانون"، ويدعى إلى أن المشرع الدستوري كان عليه الاكتفاء بأن يكون المرشح حاملاً الجنسية العراقية، ومضى على تجنيسه مدة معينة إذا كان حاملاً الجنسية العراقية بالاكتساب، ويستدل بأن هناك شروط أخرى من شأنها التتحقق من ولاء المرشح، وإن شرط الجنسية ليس الشرط الوحيد للترشح<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، مطبع السعدني، القاهرة، 2004، ص 757.

<sup>(2)</sup> المادة (68/ أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) والمادة (1/ أولاً) من قانون احكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ) المنشور في الوقائع العراقية بالعدد: 4231 بتاريخ: (27/ 2/ 2012).

<sup>(3)</sup> د. جابر جاد نصار، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 357-358.

<sup>(4)</sup> د. علي يوسف الشكري، الرئاسة في البلدان العربية بين التجديد والتقليل، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2021، ص 125.

في مقابل ذلك، يذهب اتجاه آخر إلى أن اشتراط كون المرشح عراقياً بالولادة دون المتجلس، مع إضافة شرط أن يكون والداه عراقيين أيضاً، إنما يهدف إلى الاطمئنان إلى صدقية الانتفاء إلى الدولة والإخلاص لشعبها. وبناءً على هذا الاتجاه، لا يصح السماح بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية لمن لا يكون والداه عراقيين، أو إذا كان أحدهما غير عراقي<sup>(1)</sup>.

ولكن ماذا عن إمكانية تحقق عناصر شرط الجنسية في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، مع كونه يمتلك جنسية أخرى مكتسبة غير عراقية؟ بالنظر إلى شروط الترشح لمنصب الرئيس لم نجد هناك ما يحظر أن تكون لدى المرشح جنسية أخرى مكتسبة، لكن المادة (18/رابعاً) من الدستور نصت على الآتي: "يجوز تعدد الجنسية للعربي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً، التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون".

والواضح من هذا النص أنه أجاز تعدد الجنسية للعربي، أي انه يحتفظ بجنسية أخرى مكتسبة، لكنه الزم من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً، التخلي عن أية جنسية مكتسبة، وبالنظر إلى هاتين الطائفتين من المناصب نجد أنهما تنطبقان على رئيس الجمهورية، فمن الناحية السيادية هو رئيس الدولة<sup>(2)</sup>، ومن الناحية الأمنية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية<sup>(3)</sup>. إلا أن إعمال هذا النص بحاجة إلى تنظيم يصدر بقانون من مجلس النواب وفقاً لاختصاصه في تشريع القوانين الاتحادية المنصوص عليه في المادة (61/أولاً) من الدستور.

وهو ما أكدته المحكمة الاتحادية العليا التي جاء في قرار لها ما نصه: أن "موضوع التخلي عن الجنسية الأجنبية من قبل العراقي الذي يتبوأ منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً قد نصت عليه المادة (18/رابعاً) من الدستور والمادة (9/رابعاً) من قانون الجنسية العراقية إلا أن المادة الدستورية المذكورة قد اشترطت أن يكون التخلي عن الجنسية الأجنبية المكتسبة بقانون يصدر تطبيقاً لأحكام المادة المذكورة (18/رابعاً) من الدستور وهذا ما يقتضيه حسن ودقة تطبيقها لأن المادتين الدستورية والقانونية اللتان سبق ذكرهما لم تحدد ماهية (المناصب السيادية) أو (الأمنية الرفيعة) ولم تبينا كيفية و وقت التخلي عن الجنسية المكتسبة وتركت ذلك إلى القانون الذي يصدر كما قضت بذلك أحكام المادة (18/رابعاً) من الدستور، والتي لا يمكن إعمال حكمها إلا بصدور ذلك القانون"<sup>(4)</sup>.

ويُفهم من قرار المحكمة الاتحادية العليا أن القانون المتعلق بتنظيم تخلي أصحاب المناصب السيادية والأمنية العليا عن جنسياتهم المكتسبة، يتبع أن يحدد ماهية تلك المناصب، وكيفية و وقت التخلي عن الجنسية المكتسبة.

<sup>(1)</sup> د. رافع خضر صالح شبر، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني، الطبعة الأولى، مكتبة السنديوري، بغداد، 2016، ص.81.

<sup>(2)</sup> المادة (67) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

<sup>(3)</sup> المادة (73/تاسعاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

<sup>(4)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (195/اتحادية/2018).

## ثانياً: الأهلية

من المنطقي أن ينص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) على شرط الأهلية فيمن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية<sup>(1)</sup>، باعتبار أن شاغل هذا المنصب السيادي لا بد أن يكون كامل الأهلية ومتمنعاً بحقوقه المدنية والسياسية، إذ لا يستقيم إتاحة الترشيح لمن جُرد من هذه الحقوق أو انتُقص منها<sup>(2)</sup>.

ويميز الفقهاء عادةً بين أهلية الوجوب وهي صلاحية الإنسان لثبت الحقوق له ولو جوب الالتزامات عليه، وأهلية الاداء وهي صلاحية الشخص لصدور العمل القانوني منه على وجه يعتد به، أي صلاحيته لمباشرة التصرفات القانونية<sup>(3)</sup>.

وبهذا، فإن استبعاد من تعترضهم عوارض الأهلية، كالمجانين والمصابين بأمراض عقلية، يُعد أمراً طبيعياً لافتقادهم الأهلية القانونية التي تُعد أحد الشروط الأساسية للترشح لمنصب رئيس الجمهورية<sup>(4)</sup>. ويرى اتجاهُ أن هذا الشرط قد حُشر في غير موضعه أو مناسبته، فمن كان فاقد الأهلية، أو اعتربت أهليته عوارض، ولا يملك إدارة شؤونه القانونية بنفسه، فمن باب أولى لا يُسمح له بالاشتراك في إدارة الشأن السياسي بمفاصله وتفرعاته إجمالاً، ومن ذلك الترشح لأعلى منصب في الدولة، وهو منصب رئيس الجمهورية<sup>(5)</sup>. في المقابل، يذهب اتجاه آخر إلى التأكيد على أهمية هذا الشرط، الذي جعله الدستور من موجبات الترشح لمثل هذه المواقع في الدولة، بالنظر إلى جسامته المهام والمسؤوليات التي يضطلع بها شاغل هذا المنصب<sup>(6)</sup>.

## ثالثاً: سن المرشح

يشترط دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) أن يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية اتم الأربعين سنة من عمره<sup>(7)</sup>. والغرض من تحديد هذا السن هو أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية على درجة معينة من النضج والوعي والاهتمام بالأمور العامة لتي تؤهله للقيادة والزعامة<sup>(8)</sup>. وتُعد سن الأربعين سن اكتمال النضج العقلي والقدرة على تحمل المسؤولية الجسيمة والأعباء الكبيرة الملقاة على عاتق من يشغل هذا المنصب<sup>(9)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. عبد المجيد الحكيم، د. عبد الباقى البكري، د. محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدنى العراقى، الجزء الأول، منشورات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد، 1980، ص 63-64.

<sup>(2)</sup> المادة (68/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) والمادة (1/ ثانياً) من قانون احکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(3)</sup> د. عبد المجيد الحكيم، د. عبد الباقى البكري، د. محمد طه البشير، مصدر سابق، ص 63-64.

<sup>(4)</sup> د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 292-293.

<sup>(5)</sup> د. علي يوسف الشكري، الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2022، ص 55.

<sup>(6)</sup> د. محمد طه الحسيني، مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري، الطبعة الاولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2016، ص 220.

<sup>(7)</sup> المادة (68/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) والمادة (1/ ثانياً) من قانون احکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(8)</sup> د. حمدى علي عمر، النظام الدستوري المصرى وفقاً لدستور 2014، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2016، ص 54.

<sup>(9)</sup> د. رافع خضر صالح شبر، مصدر سابق، ص 84.

وبذلك، فإن تحديد هذا السن منطقي، فهو ليس منخفضاً بحيث يصل قليل الخبرة إلى سدة الرئاسة، ولا مرتفعاً بحيث يقتصر تولي هذا المنصب على الكهول ويُحرم منه الشباب الذين قد يمتلكون قدرًا كبيرًا من الدراسة والكفاءة في شؤون السياسة<sup>(1)</sup>. ويرى البعض أن النص على اتمام الأربعين هو نقطة إيجابية، لأنه حدد السن على وجه الدقة ولا يشمل ذلك من دخل في الأربعين<sup>(2)</sup>، إلا أنها نلاحظ أن مسألة السن، رغم أنها كغيرها من الشروط، لكنه يتمتع بخصوصية. وكان من الضروري أن يحدد المشرع الدستوري بشكل دقيق الوقت الذي يجب أن يكون فيه المرشح قد بلغ هذا السن.

لاسيما وإن هناك من يرى أن العبرة بتوافر شرط السن يكون عند يوم إجراء انتخابات رئيس الجمهورية؛ لأن القول بغير ذلك قد يؤدي إلى حرمان شخص تتوافر فيه كافة الشروط عدا شرط السن الذي لم يتحقق إلا يوم الانتخاب<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: السمعة والخبرة

أورد الدستور مجموعةً من الصفات التي يشترط أن يتمتع بها المرشح لرئاسة الجمهورية ضمن نص واحد، وهي أن يكون ذا سمعة حسنة، وخبرة سياسية، ومشهوداً له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والإنصاف للوطن<sup>(4)</sup>.

وحيث يجد البعض إمكانية لدمج الشروط المتعلقة بالنزاهة والاستقامة مع الشرط المتعلق بسلامة الموقف القانوني الذي سيتم إيضاحه لاحقاً<sup>(5)</sup>، إلا أن الواقع يُظهر لنا اختلافاً بين هذين الشرطين. إذ إن المحكمة الاتحادية العليا اعتبرت سحب مجلس النواب الثقة عن أحد الوزراء بعد استجوابه مانعاً من ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية، لكونه يتعارض مع شرط السمعة الحسنة والخبرة السياسية والشهادة بالنزاهة والاستقامة<sup>(6)</sup>. وهذا يعني أن المحكمة الاتحادية العليا ترى أن ثبوت المسؤولية السياسية ضد الوزير يكفي لزوال هذا الشرط، دون الحاجة إلى إثبات مسؤوليته الجنائية، وفقاً للمحددات التي بينها شرط سلامة الموقف القانوني للمرشح لمنصب رئيس الجمهورية. ويعترض البعض على إدراج شرط حسن السمعة، باعتباره غير محدد وعام ولا يوجد معيار يمكن الركون إليه لمعرفة كون المرشح حسن أم سيء السمعة، وقد يستخدم هذا الشرط استخدام سيء لاستبعاد بعض المرشحين بذرية السمعة السيئة، ويجد هذا الاتجاه أنه كان الأفضل عدم إطلاق هذا الشرط على هذا النحو وإيراد شرط أكثر تحديداً بموجب<sup>(7)</sup>.

إلا أنها نجد أن القضاء المختص كفيل بمنع أي تعسف يحصل في استخدام شرط حسن السمعة أو غيره لإقليماء المرشحين.

<sup>(1)</sup> د. علي يوسف الشكري، الرئاسة في البلدان العربية بين التجديد والتقليل، مصدر سابق، ص 126.

<sup>(2)</sup> فاضل جبير لفترة، وليد حسن حميد، دور السن في اختيار رئيس الدولة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد: 31، ص 30-31.

<sup>(3)</sup> د. يحيى الجمل، أنور احمد رسلان، القانون الدستوري والنظام الدستوري المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 300-301.

<sup>(4)</sup> المادة (68/ ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) والمادة (1/ ثالثاً) من قانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(5)</sup> د. علي يوسف الشكري، الرئاسة في البلاد العربية، مصدر سابق، ص 126.

<sup>(6)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (17/ اتحادية/ 2022).

<sup>(7)</sup> د. علي يوسف الشكري، العلاقة بين قطبي السلطة التنفيذية، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2022، ص 66.

والملاحظ أن شرط القانون الدستوري في العراق قد اختلفوا في بيان شرط الخبرة السياسية في المرشح. حيث يجد اتجاه أن الخبرة تحمل في طياتها شرطاً ضمنياً وهو أن يكون المرشح ممن شغلوا موقع سياسية في الدولة، لأن الخبرة لا تكتسب إلا بالعمل<sup>(1)</sup>. إلا أن هناك اتجاه آخر يذهب إلى أن الدستور لم يضع معياراً للخبرة السياسية هل تعني زعامة حزب سياسي أو كتلة نيابية أو قائمة فائزة في الانتخابات، لذا يفضل هذا الاتجاه عدم إيراد هذا الشرط على أساس أنه من غير المتصور أن يرشح لرئاسة الدولة شخص لا يمتلك الخبرة السياسية أو الحزبية العريقة<sup>(2)</sup>.

#### خامساً: سلامـة المـوقف القـانـوني

يشترط الدستور ألا يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية ملـكـومـاً عن جـرـيـمة مـخـلـةـ بالـشـرـفـ<sup>(3)</sup>. والمقصود بـ"ـالـمـلـكـومـ"ـ فيـ هـذـاـ السـيـاقـ،ـ أـنـ يـكـوـنـ قـدـ صـدـرـ بـحـقـ الـمـرـشـحـ حـكـمـ قـضـائـيـ يـتـضـمـنـ إـدـانـتـهـ بـجـرـيـمةـ مـخـلـةـ بالـشـرـفـ،ـ بـغـضـنـ النـظـرـ عـنـ نـوـعـ عـقـوـبـةـ أـوـ مـدـتـهـ،ـ كـمـاـ لـمـ يـمـيـزـ الـلـفـظـ هـنـاـ بـيـنـ مـاـ إـذـاـ كـانـ حـكـمـ حـضـورـيـاـ أـمـ غـيـابـيـاـ،ـ بـاـتـاـ أـمـ مـاـ زـالـ خـاصـعـاـ لـإـجـرـاءـاتـ الطـعـنـ أـوـ التـدـقـيـقـاتـ التـميـيـزـيـةـ.

والملاحظ أن النص الدستوري أورد لفظ (جريمة)، وهي كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جريمة يقرر له القانون عقوبة أو تدبير احترازيًّا<sup>(4)</sup>، دون أن يميز بين درجة جسامتها، سواءً أكانت جنائية أو جنحة أو مخالفـةـ. ورغم أن الدستور حصر سلامـةـ المـوقـفـ القـانـونيـ بـمـجـمـوعـةـ منـ الـجـرـائـمـ،ـ وـهـيـ الـجـرـائـمـ الـمـخـلـةـ بالـشـرـفـ،ـ إـلـاـ أنـ القـوانـينـ الـعـقـابـيـةـ لـمـ تـضـعـ،ـ عـلـىـ نـحـوـ عـامـ،ـ مـعـيـارـاـ يـمـيـزـهاـ عـنـ سـوـاـهـاـ.ـ وـبـالـنـظـرـ إـلـىـ الـمـنـظـومـةـ التـشـرـيعـيـةـ الـعـرـاقـيـةـ،ـ فـنـجـدـ أـنـهـ ذـكـرـتـ بـعـضـ الـجـرـائـمـ وـوـصـفـتـهـاـ بـأـنـهـاـ مـخـلـةـ بالـشـرـفـ،ـ وـمـنـ ذـلـكـ قـانـونـ الـعـقـوـبـاتـ رقمـ (111)ـ لـسـنـةـ 1969ـ (ـالـمـعـدـلـ)ـ الـذـيـ ذـكـرـ بـعـضـ الـأـمـثـلـةـ عـنـ الـأـمـثـلـةـ عـنـ الـجـرـائـمـ،ـ وـهـيـ السـرـقةـ وـالـاـخـلـامـ وـالـتـزـويـرـ وـخـيـانـةـ الـاـمـانـةـ وـالـاـحـتـيـالـ وـالـرـشـوـةـ وـهـتـكـ الـعـرـضـ<sup>(5)</sup>.ـ وـالـمـلـاـحـظـ أـنـ شـرـاحـ الـقـانـونـ مـتـفـقـوـنـ عـلـىـ صـعـوـبـةـ وـضـعـ قـاعـدـةـ عـامـةـ لـتـحـدـيدـ الـجـرـائـمـ الـمـخـلـةـ بالـشـرـفـ،ـ نـظـرـاـ لـدـقـةـ الـفـاـصـلـ لـهـذـهـ الصـفـةـ.ـ وـقـدـ جـرـتـ بـعـضـ الـمـحاـوـلـاتـ لـتـعـرـيـفـ هـذـهـ الـزـمـرـةـ مـنـ الـجـرـائـمـ،ـ مـنـهـاـ اـعـتـيـارـاـهـاـ الـجـرـائـمـ الـتـيـ يـسـتـهـجـنـهـاـ الـمـجـتمـعـ وـيـسـتـنـكـرـهـاـ،ـ وـالـتـيـ لـاـ تـحـبـذـهـاـ الـثـقـافـةـ الـعـامـةـ وـالـأـعـرـافـ وـالـقـيـمـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـمـتـعـارـفـ عـلـيـهـاـ<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنديوري، بغداد، 2013، ص364.

<sup>(2)</sup> د. علي يوسف الشكري، الرئاسة في البلاد العربية، مصدر سابق، ص127.

<sup>(3)</sup> المادة (68/ رابعاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) والمادة (1/ خامساً) من قانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(4)</sup> د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني القسم العام، المجلد الأول، طبعة ثلاثة معدلة ومنقحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1998، ص60.

<sup>(5)</sup> المادة (20) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 (المعدل).

<sup>(6)</sup> اسيل عمر مسلم سلمان الخالد، المعيار القانوني للجرائم المخلة بالشرف، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد: 43، 2019، ص43.

ويدعو اتجاهً إلى إعادة صياغة هذا النص الدستوري المتعلق بسلامة الموقف القانوني للمرشح لمنصب رئيس الجمهورية، إذ إن مفهوم الجريمة يشمل المخالفات والجنايات، بينما وصف "المخلة بالشرف" لا يغطي جميع هذه الأنواع. ويقترح وضع معيار واضح لما يندرج تحت هذا الوصف، لا سيما أن بعض التشريعات النافذة تُصنف جرائم عادية على أنها مخلة بالشرف لأسباب سياسية<sup>(1)</sup>. ونجد أن عدم اشتراط الدستور أن يكون الحكم القضائي باتاً يُعدّ مسألة تنمّ عن إجحاف بحق المرشحين، إذ من غير المعقول استبعاد شخص صدر بحقه حكم قضائي قابل للطعن، ثم يُنقض لاحقاً بعد أن يتبيّن أن القرار الابتدائي غير صحيح ومخالف للقانون. لذا يتعيّن الالتفات إلى هذه المسألة عند تعديل الدستور، وذلك باشتراط أن يكون الحكم القضائي باتاً. كما يمكن أيضاً معالجة هذا الإشكال من خلال تفسيره من قبل المحكمة الاتحادية العليا، التي تمارس اختصاص تفسير نصوص الدستور بموجب المادة (93/ ثانياً) منه، على أن تُوضّح أن المقصود بلفظ "المحكوم" المنصوص عليه في المادة (68/ رابعاً) من الدستور هو الحكم البات.

مع ملاحظة أن الحكم البات هو الحكم الذي يحوز حجية الأمر الم قضي به، ويتمكن معه، كقاعدة عامة، الرجوع إلى إجراءات الخصومة الجنائية بالنسبة للمتهم أو الواقعة التي حوكم من أجلها<sup>(2)</sup>.

#### سادساً: عدم الشمول بإجراءات المساءلة والعدالة

يشترط في المرشح إلى منصب رئيس الجمهورية أن يكون غير مشمول بأحكام اجتثاث البعث<sup>(3)</sup>. وقد صدر في وقت لاحق على إقرار الدستور، قانون يتضمن الغاء هيئة اجتثاث البعث، واستبدالها بقانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة<sup>(4)</sup>. وعلى هذا الأساس أورد قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية شرطاً بأن لا يكون المرشح من المشمولين بأحكام إجراءات قانون المساءلة والعدالة أو أية إجراءات تحل محلها<sup>(5)</sup>. ومن ذلك يُفهم بوضوح أن شرط عدم الشمول في إجراءات المساءلة والعدالة هو شرط دستوري، باعتباره حلّ محل إجراءات اجتثاث البعث، وسيظل نافذاً طالما أن هناك هيئة مستمرة في هذا النوع من التدقيق، بغض النظر عن مسمياتها.

#### سابعاً: عدد الولايات

نص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) على الآتي: "تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب"<sup>(6)</sup>.

لذا يمكن اعتبار ذلك شرطاً مفاده ألا يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية قد شغل هذا المنصب لأكثر من ولايتين، سواء كانت هاتان الولايتان متصلتين أم منفصلتين.

<sup>(1)</sup> د. علي يوسف الشكري، الرئاسة في البلاد العربية، مصدر سابق، ص 127-128.

<sup>(2)</sup> د. آمال عبد الرحيم عثمان، شرح قانون الاجراءات الجنائية، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1987، ص 987.

<sup>(3)</sup> المادة (135/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

<sup>(4)</sup> المادة (2) من قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (10) لسنة 2008 (النافذ) المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٤٠٦١) بتاريخ: (14/2/2008).

<sup>(5)</sup> المادة (1/ سادساً) من قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012.

<sup>(6)</sup> المادة (72/ أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

## المطلب الثاني

### الشروط القانونية للترشح لمنصب رئيس الجمهورية

لم يتضمن دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) شرط التحصيل الدراسي في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية.

وهذا أكدته المحكمة الاتحادية العليا في قرار لها جاء فيه: أن "الدستور لم يشترط فيمن يتولى منصب رئيس الجمهورية أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أو ما يعادلها كون المنصب المذكور هو منصبًا سياسياً"<sup>(1)</sup>. إلا أن هذا الشرط تم وضعه في قانون أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ) بأن لا يقل التحصيل الدراسي للمرشح عن الشهادة الجامعية الأولية المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق<sup>(2)</sup>.

وبالنظر إلى هذا الشرط، يتضح أنه لم يُجز في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية الاكتفاء بالحصول على شهادة معادلة للشهادة الجامعية الأولية، على خلاف ما هو مقرر بالنسبة لرئيس مجلس الوزراء الذي اشترط الدستور وفقاً للمادة (77/أولاً) منه أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولية أو ما يعادلها، فضلاً عن اشتراط أن تكون هذه الشهادة معترفًا بها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، وإلا فلا يُقبل ترشيحه.

إلا أن المحكمة الاتحادية العليا عادت لتوكيد أن إضافة هذا الشرط لا يخالف الدستور، حيث جاء في قرار لها: إن "الشروط التي يجب أن تتوافر في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية والمنصوص عليها في المادة (68) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 تمثل في ذاتها الحد الأدنى الذي يجب أن يتوافر في المرشح لهذا المنصب المهم وفق ما قضى به المشرع الدستوري، وهذا لا يمنع الجهة التشريعية التي يمثلها مجلس النواب إضافة شرط آخر تفرضه طبيعة المهام الجسيمة التي يضطلع بها رئيس الجمهورية... ولا شك في أن هذه المهام تتطلب فيمن يتقدم لتقلد هذا المنصب المهم في الدولة أن يكون في مستوى علمي وثقافي لا يقل في ذلك عن الشهادة الجامعية لكي يساعده ذلك بالنهوض بمهاماته الدستورية القانونية، ولهذا فإن المشرع الدستوري وفي المادة (69/أولاً) أوجب أن تنظم أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بقانون تسنّه السلطة التشريعية، فإن ذلك يعد تخوياً دستورياً للسلطة التشريعية لتنظيم هذا الموضوع وهذا يسوغ لهذه السلطة إضافة شرط جديد بشرط أن لا يتقاطع ذلك مع النصوص الدستورية الأخرى، وأن يكون في تقدير هذا الشرط ما يحقق المصلحة العامة وأن هذا النظر من المحكمة لا يتعارض مع قرار هذه المحكمة الصادر بالعدد (3/اتحادية/2016) في 9/آب/2016 الذي ورد فيه (أن الدستور لم يشترط فيمن يتولى منصب رئيس الجمهورية أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها...) وذلك لأن هذا القرار يتطرق إلى الشروط الدستورية وليس القانونية"<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (3/ اتحادية/2016).

<sup>(2)</sup> المادة (1/ رابعاً) من قانون أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (المعدل).

<sup>(3)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (242/ اتحادية/2023).

ويرى البعض من شراح القانون أن وضع شرط التحصيل الدراسي ليس فيه خروجاً عن الدستور، ذلك أن الدستور نفسه منح القانون تنظيم الترشيح لهذا المنصب، وأن من عناصر تنظيمه النص على الشروط اللازم توافرها في المرشح، لذا يمكن القول إن هناك تفويض ضمني من الدستور للمجلس النيابي بأن يضع ما يراه مناسباً من الشروط بما لا يتنافى مع مبادئ الديمقراطية في قانون أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية<sup>(1)</sup>. إلا أن اتجاهًا آخر يرى أن الدستور قد أغفل عن شرط التحصيل الدراسي في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، ويجد فيه قصوراً يتعين معالجته في نصوص الدستور وليس بموجب قانون كما فعله مجلس النواب<sup>(2)</sup>. وفي مقابل هذين الرأيين، يذهب اتجاه ثالث إلى أن المادة (68) من الدستور، التي تُبيّن شروط المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، لم تتضمن نصاً يلزم بتوافر مؤهلي جامعي، ولو كان المشرع الدستوري يقصد ذلك لنصّ عليه صراحةً ضمن متطلبات الترشح لهذا المنصب<sup>(3)</sup>.

نعتقد أن إرادة المشرع الدستوري كانت واضحة في عدم إدراج شرط التحصيل الدراسي في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، ويتبين ذلك من نص المادة (77/أولاً) من الدستور التي جاء فيها: "يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يُشترط في رئيس الجمهورية، وأن يكون حائزًا الشهادة الجامعية أو ما يعادلها، وأنم الخامسة والثلاثين سنة من عمره".

ويُفهم من هذا النص أن شروط مجلس الوزراء هي ذاتها شروط رئيس الجمهورية، باستثناء شرطين: الأول يتعلّق بالسن، إذ يشترط في رئيس مجلس الوزراء إتمام الخامسة والثلاثين من العمر، في حين حدد سن المرشح لمنصب رئيس الجمهورية بإتمام الأربعين سنة، والثاني يتعلّق بالتحصيل الدراسي، إذ اشترط في رئيس مجلس الوزراء الحصول على شهادة جامعية أو ما يعادلها، بينما لم يحدد ذلك بالنسبة للمرشح لمنصب رئيس الجمهورية. ومن ثم، يُستدل على وجود إرادة دستورية صريحة بعدم فرض شرط التحصيل الدراسي على المرشح لمنصب رئيس الجمهورية في الدستور، وليس مجرد إغفال غير متعمد.

في مقابل ذلك، نجد أن إدراج مجلس النواب هذا الشرط في قانون أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية يستند، إضافة لما ذكرته المحكمة الاتحادية العليا في قرارها، إلى المادة (46) من الدستور، التي تجيز تقييد الحقوق والحرّيات الواردة فيه بقانون أو بناءً عليه، شريطةً ألا يمس هذا التقييد جوهر الحق أو الحرية. وينسحب هذا الحكم على حق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، إذ فرض بموجبه قيدٌ يتعلّق بالتحصيل الدراسي لشاغل المنصب، نظراً لأهمية الموقع، من دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بجوهر حق الترشح.

وهناك اتجاه يتحدث عن شرطٍ أفرزه التطبيق العملي في انتخابات رئيس الجمهورية، وهو الانتماء الحزبي، إذ يرى هذا الاتجاه أن هذا الشرط، رغم عدم النص عليه دستورياً، يُعد شرطاً لا غنى عنه، بل لا بد أن يكون رئيس الدولة رئيساً لقائمة انتخابية كبيرة، أو أحد أعضائها البارزين. ويُستدل أصحاب هذا الرأي بما أفرزته انتخابات منصب رئيس الجمهورية منذ الدورة الأولى، إذ غالباً ما تسفر عن فوز مرشح أحد الأحزاب السياسية<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. محمد طه الحسيني، مصدر سابق، ص235.

<sup>(2)</sup> د. مصطفى عادل طالب، بياد عبد الحسن ردام، شرح دستور جمهورية العراق، مكتبة السنّوري، بغداد، 2016، ص115.

<sup>(3)</sup> د. علي يوسف الشكري، العلاقة بين قطبي السلطة التنفيذية في الدساتير العربية، مصدر سابق، ص73.

<sup>(4)</sup> د. علي يوسف الشكري، الوجيز في النظام الدستوري العراقي، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2017، ص220.

غير أننا لا نتفق مع هذا الرأي، ذلك أن مدار البحث يتعلق بشروط الترشيح ابتداءً، لا بشروط الفوز في الانتخابات. فالواقع العملي أفرز عشرات المرشحين، سواء أكانوا مستقلين أم منتمين إلى أحزاب سياسية. أما ما تسفر عنه نتائج الانتخابات، فذلك شأن آخر، إذ إنها تجري داخل مجلس النواب، ومن الطبيعي أن يحظى المرشح لمنصب رئاسة الدولة بدعمٍ سياسي، وأن يكون منتمياً إلى حزبٍ يتمتع بثقلٍ مؤثر داخل مجلس النواب.

## المبحث الثاني

### إجراءات ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية

احتُجز الدستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) لنفسه بعض إجراءات ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية، إلا أنه قد أحال تنظيم الجزء الأكبر من هذه الإجراءات إلى قانون وفقاً للمادة (69/أولاً) من الدستور، وعلى أساس ذلك سن مجلس النواب قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ). وبناءً على ما تقدم، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول يناقش إجراءات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، أما المطلب الثاني فيخصص لإجراءات الانتخاب، وذلك على النحو الآتي:

## المطلب الأول

### إجراءات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

يُعدّ انتخاب رئيس الجمهورية العملية الثانية التي تلي عملية انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه. وقد أورد الدستور حكماً بشأن ولاية رئيس الجمهورية، إذ تنتهي بانتهاء دورة مجلس النواب<sup>(1)</sup>، وهو حسب تفسير المحكمة الاتحادية العليا يوم الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب. إلا أن الدستور يستدرك لاحقاً بأن يستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهامه إلى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، على أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثة أيام من تاريخ أول انعقاد للمجلس<sup>(2)</sup>.

وبالنظر إلى هذا النص نجد أنه يتضمن حكمين: الأول هو استمرار الرئيس للدورة السابقة في ممارسة مهامه، وهو لم يتحدد بمدة معينة، والحكم الآخر هو التزام على مجلس النواب بانتخاب رئيساً جديداً خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ أول انعقاد للمجلس. وكما هو الحال بالنسبة لغلب المدد التي نص عليها دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ)، فإنها لم تقترب بجزء يترتب على تخطيها. وبتخطيط تلك المدة سنكون أمام حالتين، الأولى هي استمرار رئيس الجمهورية في مهامه حتى مع انتهاء المدة المحددة في الدستور إلى حين انتخاب رئيس جديد.

<sup>(1)</sup> المادة (72/ ثانياً/ أ) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

<sup>(2)</sup> المادة (72/ ثانياً/ ب) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

الحالة الثانية هي وجوب أن يخلِّي رئيس الجمهورية منصبه، لنكون أمام حالة خلو منصب رئيس الجمهورية التي يترتب عليها حلول رئيس مجلس النواب محله لانتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثةين يوماً من تاريخ الخلو<sup>(1)</sup>، إذ لا يمكن أن يحل بدلاً عنه نائب رئيس الجمهورية، لأن ولايته تنتهي بانتهاء ولاية الرئيس<sup>(2)</sup>.

وقد حسمت المحكمة الاتحادية العليا هذه الحالة عندما أصدرت قراراً جاء فيه "بذلك فإن المشرع الدستوري أوجب حلول رئيس مجلس النواب محل رئيس الجمهورية في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية وعدم وجود نائب له، وإن خلو منصب رئيس الجمهورية يختلف عن انتهاء ولاية رئيس الجمهورية وإن الخلو يتحقق انتهاء فترة ولاية رئيس الجمهورية لأي سبب كان، وبناء على ما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا أن رئيس الجمهورية يستمر بممارسة مهامه لحين انتخاب رئيس جديداً رغم انتهاء ولايته بانتهاء ولاية دورة مجلس النواب".

وعن مبررات ذلك، ذكرت المحكمة أن "الضرورة تستوجب الموازنة بين وجود رئيس للجمهورية تحتمها المصلحة العليا في البلاد وبين انتهاء ولايته بأربع سنوات وعدم إمكانية تجاوزها، وحيث إن عدم حضور أعضاء مجلس النواب في الموعد المحدد لانتخاب رئيس الجمهورية وعدم تحقق النصاب أدى إلى عدم انتخاب رئيساً جديداً للجمهورية خلال ثلاثةين يوماً من تاريخ أول انعقاد لمجلس النواب يستلزم استمرار رئيس الجمهورية بممارسة مهامه لحين انتخاب رئيساً جديداً للجمهورية يحل محله، حيث أن التناوب بين ما تقتضيه الضرورة والمصلحة العامة وحافظاً على المبادئ الدستورية بممارسة السلطات الاتحادية اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات فإن ذلك موجب لاستمرار رئيس الجمهورية بممارسة مهامه لحين انتخاب رئيساً جديداً<sup>(3)</sup>".

وأحال الدستور الجوانب المتعلقة بأحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية إلى قانون يشرعه مجلس النواب وفقاً لاختصاصه المنصوص عليه في المادة (61/أولاً) من الدستور<sup>(4)</sup>. بحسب قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ)، يتم الإعلان عن الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ انتخاب رئيس مجلس النواب في دورته التشريعية الجديدة<sup>(5)</sup>.

والملاحظ إن القانون لم يبين الجهة التي تتولى إعلان فتح باب الترشيح ولكن الواضح من سياق النصوص أن هذه الجهة هي رئاسة مجلس النواب، كما لم يبين القانون آلية هذا الإعلان، وكان من المفترض أن يتم تفضيل ذلك من أجل ضمان إحاطة الكافية بالعلم، خصوصاً وإن أبواب الترشيح مفتوحة أمام من تتوافر فيهم الشروط كافة.

ويقدم الراغبون بالترشح ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الدستور أو القانون طلباتهم التحريرية مشفوعة بالوثائق الرسمية التي تثبت توافر تلك الشروط فيهم مع سيرهم الذاتية إلى رئاسة مجلس النواب خلال

<sup>(1)</sup> المادة (75/رابعاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

<sup>(2)</sup> المادة (4) من قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (1) لسنة 2011 (النافذ) المنشور في الوقائع العراقية بالعدد: 4174 بتاريخ: (24/1/2011).

<sup>(3)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (24/ اتحادية/2022).

<sup>(4)</sup> المادة (69/أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).

<sup>(5)</sup> المادة (2) من قانون أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

موعد أقصاه ثلاثة أيام من بدء الإعلان عن التقديم<sup>(1)</sup>. ويزود مقدم الطلب بوصول يثبت فيه تقديم الطلب وتاريخ التقديم ومرافقاته من الوثائق<sup>(2)</sup>، ومن ثم تعلن رئاسة مجلس النواب أسماء المرشحين الذين توافرت فيهم الشروط القانونية<sup>(3)</sup>. ونجد أنه من الأفضل أن يتم النص على توافر الشروط الدستورية والقانونية، لضمان دقة الصياغات وعلى اعتبار أن أغلب تلك الشروط مصدرها الدستور والذي له الأعليوية في البرم القانوني.

وقد جرى العمل بأن يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح، وذلك في بيان يتم نشره على الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس النواب، إلا أن التطبيقات تظهر اختلافاً بشأن ما يتضمنه البيان وأالية التقديم.

في بعض الأحيان يتضمن البيان دعوة المرشحين إلى إرسال صورة ضوئية من طلباتهم التحريرية مشفوعة بالوثائق الرسمية التي ثبت توافر الشروط فيهم مع سيرهم الذاتية إلى رئاسة مجلس النواب عبر البريد الإلكتروني الخاص بالدائرة القانونية في المجلس. وبعد التحقق من توافر الشروط والبيانات المرسلة، يتم دعوة المرشحين لمقابلتهم في مقر الدائرة القانونية في مجلس النواب لاستلام الوثائق الأصلية المطلوبة منهم<sup>(4)</sup>.

وفي أحيان أخرى، يتضمن البيان دعوة الراغبين بالترشح ممن توافر فيهم الشروط إلى تقديم طلباتهم التحريرية مشفوعة بالوثائق الرسمية الأصلية التي ثبت توافر تلك الشروط فيهم مع سيرهم الذاتية إلى رئاسة مجلس النواب وتسليمها إلى دائرة الشؤون القانونية في مجلس النواب خلال أوقات الدوام الرسمي لقاء وصل تسلیم يثبت فيه تقديمهم الطلب وتاريخ التقديم ومرافقاته من الوثائق<sup>(5)</sup>.

ويكمن الفرق بين الآليتين في أن الأولى تعتمد على تقديم الطلبات إلكترونياً في مرحلة أولى للتحقق من استيفاء الشروط، ثم تُستكمل الإجراءات لاحقاً من خلال مقابلة المرشحين الذين توافر فيهم تلك الشروط، في حين تتطلب الآلية الثانية تسلیم الطلبات بصورة مباشرة منذ البداية، من دون أن يتضمن بيان الدعوة إشارة إلى إجراء مقابلات مع المرشحين.

ونرى ضرورة أن يتولى قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية بيان وتنظيم جميع الإجراءات المتعلقة بآلية التقديم والمقابلة والتحقق من استيفاء الشروط الدستورية والقانونية، وذلك بما يضمن وضوح الإجراءات وتحقيق المساواة بين جميع المرشحين.

ويمنح القانون لمن لم يظهر اسمه في اعلان اسماء المرشحين حق الاعتراض لدى المحكمة الاتحادية العليا بطلب تحريري معفو من الرسم خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ الإعلان<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> المادة (3/ أولاً) من قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(2)</sup> المادة (3/ ثانياً) من قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(3)</sup> المادة (4) من قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(4)</sup> فتح باب الترشیح لتولي منصب رئيس الجمهورية، بيان رسمي منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب بتاريخ: (6/ 3/ 2022).

<sup>(5)</sup> مجلس النواب يعلن عن فتح باب الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية. بيان رسمي منشور على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب بتاريخ: (31/ 12/ 2025).

<sup>(6)</sup> المادة (5/ أولاً) من قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

وبحسب القانون، فإن المحكمة الاتحادية العليا تفصل في الاعتراض المقدم إليها خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها ويكون قرارها باتاً وملزماً<sup>(1)</sup>، ثم تبلغ رئاسة مجلس النواب قرارها في شأن الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره<sup>(2)</sup>.

وبعد ذلك، تعلن رئاسة مجلس النواب أسماء المرشحين ممن أقرت المحكمة الاتحادية العليا قبول ترشحهم جراء الاعتراض<sup>(3)</sup>. وبالنظر إلى تطبيقات المحكمة الاتحادية العليا نجد أنها ردت شكلاً اعترافات لمرشحين لم تظهر أسمائهم في قوائم المقبولين أو المستبعدين، على أساس أنها تنظر فقط في الأسماء التي تظهر في قوائم المستبعدين<sup>(4)</sup>. ونجد أن إنطلاقة نظر الاعتراض بالمحكمة الاتحادية العليا تُعد مخالفه لأحكام الدستور، الذي حدد اختصاصاتها على سبيل الحصر بموجب المادتين (52/ ثانياً) و(93)، وهو ما يفهم منه عدم جواز إضافة اختصاصات أخرى لها خارج ما نص عليه صراحة.

والأخذ بما نص عليه القانون ومقارنته بالواقع العملي أفضى إلى تجزئة في طبيعة الاختصاص، رغم وحدة الموضوع، وهو الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، ورغم أن كليهما يكون أمام المحكمة الاتحادية العليا. فقرار رئاسة مجلس النواب بالرفض يكون خاصعاً للاعتراض وفقاً للمادة (5/ أولاً) من قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012، وذلك خلال مدة زمنية محددة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إعلان أسماء المرشحين الذين توافرت فيهم الشروط.

في المقابل، يكون النظر في الاعتراض على قرار قبول الترشيح مستنداً إلى المادة (93/ ثالثاً) من الدستور، وهو غير خاضع لأي مدة زمنية محددة، وهو ما حصل عندما أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قراراً بعدم صحة قرار مجلس النواب على قبول ترشيح هشيار محمود محمد زبياري لمنصب رئيس الجمهورية وإلغائه وعدم قبول ترشيحه مستقبلاً لمخالفته أحكام المادة (68) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ)<sup>(5)</sup>.

وبذلك، نجد ضرورة تعديل قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، بإحاله النظر في الاعتراضات على قرارات قبول الترشيح أو رفضه إلى جهة قضائية مختصة، خلال مدة زمنية معينة، كأن تكون ثلاثة أيام. ونقترح أن تكون الهيئة القضائية للانتخابات هي الجهة المختصة، باعتبارها المكلفة بنظر الطعون الانتخابية، على أساس أن انتخاب رئيس الجمهورية يبقى ضمن نطاق هذا الاختصاص، وأن تحسن تلك الاعتراضات خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إعلان قبول المرشح أو رفضه؛ لضمان عدم تجاوز المدد الدستورية المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية.

<sup>(1)</sup> المادة (5/ ثانياً) من قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(2)</sup> المادة (5/ ثالثاً) من قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(3)</sup> المادة (5/ رابعاً) من قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(4)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (71/ اتحادية/ 2022).

<sup>(5)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (17/ اتحادية/ 2022).

## المطلب الثاني

### إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية

أسند دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) مهمة انتخاب رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب، إلا أن هذه الآلية تُعد من الطرق التقليدية للوصول إلى منصب الرئاسة في النظام البرلماني. إذ إن الصورة المتطورة لهذا النظام، ولا سيما في ظل اتساع صلاحيات رئيس الجمهورية، تميل إلى جعل انتخابه من قبل الشعب هو الخيار الأساسي<sup>(1)</sup>.

رغم ما أثير من نقاشٍ في لجنة كتابة الدستور، إذ رأى بعضهم إسناد انتخاب رئيس الجمهورية إلى الشعب ليكون الرئيس معتبراً عن تطلعاته، إلا أن الخيار استقرَّ على أن يتولى مجلس النواب انتخابه. ولعل المبرر الأبرز لذلك هو التوصل إلى شخصية تحظى بتوافق الكتل السياسية، بوصف هذا المنصب جزءاً من عملية تقاسم المناصب السيادية واختيار من يشغلها<sup>(2)</sup>.

لذا نجد ضرورة أن يشمل أي تعديل دستوري إسناد مهمة انتخاب رئيس الجمهورية إلى الشعب بالاقتراع المباشر السري أسوة بانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويلزم قانون أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ) مجلس النواب بالانعقاد، بدعوة من رئاسة المجلس لانتخاب رئيس الجمهورية من بين المرشحين الذين توافرت فيهم الشروط، وذلك قبل انتهاء مدة ثلاثة يومناً من تاريخ أول انعقاده الأول. وجرى العمل على أن يعلن مجلس النواب عن جدول أعمال الجلسة ويضمنه فقرة انتخاب رئيس الجمهورية، حيث يتولى رئيس المجلس إعلان أسماء الذين تم قبول ترشيحهم للمنصب، وأسماء الذين تم رفضهم وتم تصديق هذا الرفض بموجب قرارات المحكمة الاتحادية العليا<sup>(3)</sup>. والملاحظ أن كلاً من الدستور والقانون لم يحدد آلية انتخاب رئيس الجمهورية، وهو ما ينبغي الانتباه إليه ومعالجته.

أما الواقع العملي، فيتم انتخاب رئيس الجمهورية على غرار عملية انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه، أي بالانتخاب السري المباشر، حيث يُنادى على كل نائب، ويقوم بتسجيل اسمه، والحصول على ورقة الاقتراع، والذهاب إلى منصة التصويت، ويدلي بصوته، ثم يضع الورقة في صندوق الاقتراع الموجود داخل قاعة المجلس<sup>(4)</sup>.

ويعد رئيساً منتخبًا للجمهورية من حصل على أغلبية ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب<sup>(5)</sup>، وإذا لم يحصل أي من

<sup>(1)</sup> د. عبد الغني بسيوني عبد الله، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني، الطبيعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص 103.

<sup>(2)</sup> د. علي يوسف الشكري، الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة، مصدر سابق، ص 217-218.

<sup>(3)</sup> إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية للدورة الانتخابية الخامسة في الجلسة السادسة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ: (13 / 10 / 2022).

<sup>(4)</sup> إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية للدورة الانتخابية الخامسة في الجلسة السادسة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ: (13 / 10 / 2022).

<sup>(5)</sup> المادة (70/ أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) والمادة (8) من قانون أحكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

المرشحين على تلك الأغلبية فيعاد الاقتراع ثانية ويتم التنافس بهذه الحالة بين المرشحين الذين حصلا على أعلى الأصوات ويعد منتخبًا للجمهورية من حصل على أكثريه الأصوات في الاقتراع<sup>(1)</sup>.

وقضت المحكمة الاتحادية العليا بأن النص الدستوري الخاص بإجراء عملية انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي الأعضاء هو نص خاص بانتخاب رئيس الجمهورية، وغير مرتبط بأحكام المادة (59/ أولاً وثانياً) من الدستور المتعلقة بنصاب انعقاد الجلسات، وخلصت إلى أن تفسير المادة (70/ أولاً) من الدستور هو الآتي: "ينتخب مجلس النواب رئيساً للجمهورية من بين المرشحين لرئاسة الجمهورية بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء مجلس النواب الكلي ويتحقق النصاب بحضور ثلثي مجموع عدد أعضاء مجلس النواب الكلي"<sup>(2)</sup>.

ونعتقد أن هذا القرار قد ساوي بين النصاب، وهو عدد الأعضاء الذي يجب أن يحضر الجلسة ليكون انعقادها سليماً، والأغلبية، وهي عدد الأعضاء الذين يتعين حصول موافقتهم لصحة صدور القرار<sup>(3)</sup>، فهو لم يضع تمييزاً بين المفهومين رغم أن الفقه يفرق بينهما.

والملاحظ أيضاً أن المحكمة الاتحادية العليا نظرت في تفسير المادة (70/ أولاً) المتعلقة بالجولة الأولى بمعزل عن الفقرة (ثانياً) المتعلقة بالجولة الثانية رغم الارتباط بين الفقرتين، إذ لم تحسم النصاب المطلوب لجولة الاقتراع الثانية إذا لم يتمكن أحد من المرشحين الحصول على أغلبية ثلثي عدد الأعضاء: هل تتطلب هي الأخرى الأغلبية ذاتها (الثلثين)، أم يكتفى فيها بالأغلبية البسيطة؟ ولا سيما أن الظاهر من النص يجيز انتخاب رئيس الجمهورية في هذه الجولة بالأغلبية البسيطة، بوصفها تقوم على حصول المرشح على أكثريه عدد الأصوات فقط.

إلا أن قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية نص على أنه إذا أسفر الترشیح عن مرشح واحد لمنصب رئيس الجمهورية، تُجرى الانتخابات ويعُد المرشح منتخبًا إذا حصل على أغلبية ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب. وفي حال عدم حصوله على تلك النسبة، يستمر انعقاد المجلس في جلسته ويعُد رئيساً منتخبًا للجمهورية من حصل على أكثريه الأصوات في الاقتراع الثاني<sup>(4)</sup>.

ويُفهم من هذا النص بوضوح أن عمليتي الاقتراع تتمان في جلسة واحدة، في حين أن الأخذ بتفسير المحكمة الاتحادية العليا يعني أن النصاب المطلوب لكل من الجولة الأولى والثانية هو ثلثا عدد أعضاء مجلس النواب. ويلزم القانون رئيس الجمهورية المنتخب أمام مجلس النواب بحضور رئيس المحكمة الاتحادية العليا اليمين الدستورية بالصيغة المنصوص عليها في المادة (50) من الدستور<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> المادة (70/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) والمادة (8) من قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(2)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (16/ اتحادية/ 2022).

<sup>(3)</sup> د. محمد عبد اللطيف، إجراءات القضاء الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص206.

<sup>(4)</sup> المادة (9) من قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

<sup>(5)</sup> المادة (10) من قانون أحکام الترشیح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

وهناك اتجاه اعتبار اشتراط القانون أن يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية بحضور رئيس المحكمة الاتحادية العليا مخالفة دستورية واضحة، على اعتبار أن المادة (71) من الدستور لم تشرط في أداء اليمين سوى أن يكون أمام مجلس النواب ولم يشر من قريب أو بعيد إلى أن يكون ذلك أمام رئيس المحكمة الاتحادية العليا<sup>(1)</sup>.

وقد اختلف العمل بشأن الجهة المختصة بإصدار المرسوم الجمهوري بتعيين رئيس الجمهورية الجديد بعد انتخابه، وما إذا كان يصدر عنه شخصياً أم عن رئيس الجمهورية السابق.

ففي بعض الدورات، يقوم الرئيس المنتخب بإصدار مرسوم جمهوري لنفسه، يتضمن تعيينه رئيساً لجمهورية العراق اعتباراً من تاريخ انتخابه من قبل مجلس النواب وأدائه اليمين الدستورية، على أن ينفذ المرسوم اعتباراً من تاريخ الانتخاب ذاته، وينشر في الجريدة الرسمية<sup>(2)</sup>.

وفي أحيان أخرى يصدر رئيس الجمهورية للدورة المنتهية مرسوماً جمهورياً، استناداً إلى المادتين (70) و(73) سابعاً من الدستور، يتضمن تكليف خلفه الذي انتخبه مجلس النواب بمهام رئيس الجمهورية ابتداءً من تاريخ تأديته اليمين الدستورية، وينفذ المرسوم من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية<sup>(3)</sup>.

وبكل الأحوال، يقوم رئيس الجمهورية الجديد بإصدار مرسوم جمهوري يتضمن إحالة الرئيس السابق إلى التقاعد اعتباراً من تاريخ تأدية الأول اليمين الدستورية، وينفذ المرسوم من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية، مع الإيعاز إلى الجهات ذات العلاقة بتنفيذها<sup>(4)</sup>.

ولكن السؤال الذي يثار هنا، هل تخطي المدة الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة (72) ثانياً/ ب) من الدستور يعني أن مجلس النواب يستمر في إجراء الانتخاب، أم إنه يعيد فتح باب الترشيح مرة أخرى؟.

وبالنظر إلى التطبيقات العملية، نجد أن رئاسة مجلس النواب أصدرت قراراً بالرقم (4) لسنة 2022 تضمن إعادة فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وسببت ذلك القرار بتجاوز المدة المنصوص عليها في الدستور.

وقد قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم صحة هذا القرار، والزمعت عرضه على مجلس النواب والتصويت عليه بالموافقة من عدمه وفقاً لما جاء في المادة (59/ أولاً وثانياً) من الدستور ولمرة واحدة فقط وعدم تجديدها، على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية خلال مدة وجيزة تتناسب مع إرادة المشرع الدستوري والمصلحة العليا للشعب التي توجب استكمال تشكيل السلطات الاتحادية ضمن الاستحقاقات المنصوص عليها في الدستور على أن لا يمس ذلك بإجراءات الترشح الأول الذي تم ضمن المدد القانونية<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. محمد طه الحسيني، مصدر سابق، ص 236-237.

<sup>(2)</sup> من ذلك: المرسوم الجمهوري رقم (150) لسنة 2014 المنشور في الوقائع العراقية بتاريخ: (18/8/2014).

<sup>(3)</sup> من ذلك: المرسوم الجمهوري رقم (32) لسنة 2022 المنشور في الوقائع العراقية بتاريخ: (24/10/2022).

<sup>(4)</sup> من ذلك: المرسوم الجمهوري رقم (33) لسنة 2022 المنشور في الوقائع العراقية بتاريخ: (24/10/2022).

<sup>(5)</sup> قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (23) وموقتها 25/ اتحادية/ 2022).

نجد أن قرار المحكمة الاتحادية العليا قد صدر في ظل ظروف معينة، تمثلت في إصدار المحكمة قراراً سابقاً يتضمن عدم قبول ترشيح أحد مرشحي الأحزاب المهمة داخل مجلس النواب، الأمر الذي فتح المجال أمام هذا الحزب لتقديم مرشح بديل، رغم انتهاء المدة القانونية المخصصة لتقديم المرشحين، والدليل على ذلك أن قرار تضمن الإبقاء على إجراءات الترشيح الأولى التي تم ضمن المدة القانونية، أي أنها لم تقضي بـإلغائها بداعي انتهاء تلك المدة.

وبالتالي، نرى أن اجتهاد المحكمة الاتحادية العليا المتضمن إعادة فتح باب الترشيح مرة واحدة بقرار صادر من مجلس النواب رغم انتهاء المدة المحددة في الدستور للانتخاب رئيس الجمهورية والمدة المحددة في القانون لفتح باب الترشيح، جاء لمعالجة هذه الحالة تحديداً، وليس هناك إمكانية لاعتماده في مواجهة الحالات المستقبلية.

إلا أن ذلك يمكن اعتباره عرفاً مكملاً للدستور، لكونه قد جرى العمل به في حالات سابقة، كما أوضحنا ذلك في موضوع انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه.

ويعني ذلك أن تجاوز المدة المنصوص عليها دستورياً لانتخاب رئيس الجمهورية لا يترتب عليه، من حيث الأصل، انتهاء إجراءات الترشيح، بل تستمر هذه الإجراءات بذات المرشحين الذين قبلت ترشيحاتهم إلى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية، مع إمكانية فتح باب الترشيح مجدداً لإضافة مرشحين جدد، وذلك بقرار يصدر عن مجلس النواب.

## الخاتمة

بعد الانتهاء من الجزء الثاني من دراستنا الموسومة بـ (الرئاسات الثلاث بين الانتخاب ومنح الثقة)، والذي خصّص لبحث آلية انتخاب رئيس الجمهورية، توصلنا إلى هذه الخاتمة التي ارتأينا تقسيمها إلى استنتاجات ومقتراحات، وذلك على النحو الآتي:

### أولاً: الاستنتاجات

1. إن الدستور، وإن نصّ على شرط سنّ الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بإتمام الأربعين من العمر، إلا أنه لم يُبيّن التوقيت الذي يجب أن يتوافر فيه هذا الشرط، فهو عند فتح باب الترشح، أم عند غلقه، أم عند إجراء الانتخاب الفعلي.

2. إن الدستور، وإن اشترط ألا يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية محكوماً بجريمة مخلة بالشرف، إلا أن هذا الشرط جاء بصيغة عامة، من شأنها أن تفتح المجال لاستبعاد المرشح الذي صدرت بحقه أحكام من هذا النوع ولو لم تكن باتة ونهائية، وهي أحكام قد تكون قابلة للطعن أو النقض لاحقاً. ويتربّ على ذلك احتمال حرمان المرشح من حقه الدستوري في الترشح استناداً إلى حكم قد يصدر بصورة مخالفة للقانون أو يثبت عدم سلامته عند مراجعته قضائياً.

3. خلا الدستور من وضع شرط التحصيل الدراسي للترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وبغض النظر عما إذا كان ذلك نتيجة تعمّد أو إغفال غير مقصود، فإن هذا المنصب، وبحكم كونه رأس الدولة وحامى الدستور، يستلزم وضع شرط دستوري واضح، وهو الحصول على شهادة جامعية، وعدم ترك تحديد هذا الشرط إلى إرادة المشرع العادي.

4. إن إسناد الدستور مهمة انتخاب رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب يُعدّ خياراً تقليدياً في النظم البرلمانية، ولا سيما في ظل اتجاه عدد من هذه النظم الحديثة إلى إسناد انتخاب رئيس الدولة إلى الشعب مباشرة، بما يجعل هذا المنصب معبراً بصورة أوضح عن الإرادة الشعبية. وفي المقابل، يحدّ هذا الاتجاه من خصوصية منصب رئيس الدولة للتواوفقات السياسية وتقاسم المناصب بين القوى الفائزة في الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.

### ثانياً: المقتراحات

1. تعديل المادة (68/ ثانياً) من الدستور، ويقرأ النص بالنحو الآتي: "كامل الأهلية واتم الأربعين سنة يوم فتح الترشح".

2. تعديل المادة (68/ رابعاً) من الدستور، ويقرأ النص بالنحو الآتي "غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف بقرار قضائي بات".

3. إضافة فقرة إلى المادة (68) من الدستور، ويقرأ النص بالنحو الآتي: "خامساً: أن يكون حائزاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها".

4. تعديل المادة (70) من الدستور، ويقرأ النص بالنحو الآتي: "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام السري المباشر".

المصادر

أولاً: الكتب

- د. آمال عبد الرحيم عثمان، *شرح قانون الاجراءات الجنائية*، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1987.
- د. جابر جاد نصار، *الوسط في القانون الدستوري*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- د. حمدي علي عمر، *النظام الدستوري المصري وفقاً لدستور 2014*، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2016.
- د. حميد حنون خالد، *مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق*، مكتبة السنهروري، بغداد، 2013.
- د. رافع خضر صالح شبر، *فصل السلطة التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني*، الطبعة الأولى، مكتبة السنهروري، بغداد، 2016.
- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، *سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني*، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، *النظم السياسية والقانون الدستوري*، مطبع السعدني، القاهرة، 2004.
- د. علي يوسف الشكري، *الوجيز في النظام الدستوري العراقي*، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2017.
- علي يوسف الشكري، *الرئاسة في البلدان العربية بين التجديد والتقليد*، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2021، ص 125.
- د. علي يوسف الشكري، *الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة*، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2022.
- د. علي يوسف الشكري، *العلاقة بين قطبي السلطة التنفيذية*، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2022، ص 66.
- د. عبد المجيد الحكيم، د. عبد الباقى البكري، د. محمد طه البشير، *الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدنى资料*، الجزء الأول، منشورات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد، 1980.
- د. محمد طه الحسيني، *مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري*، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2016.
- د. محمد عبد اللطيف، *إجراءات القضاء الدستوري*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
- د. محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات اللبناني*، المجلد الأول، طبعة ثلاثة معدلة ومنقحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1998.
- د. مصدق عادل طالب، بيداء عبد الحسن ردام، *شرح دستور جمهورية العراق*، مكتبة السنهروري، بغداد، 2016.
- د. نعمان أحمد الخطيب، *الوسط في النظم السياسية والقانون الدستوري*، الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

**ثانياً: الدراسات المنشورة**

1. اسيل عمر مسلم سلمان الخالد، المعيار القانوني للجرائم المخلة بالشرف، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد: 43، 2019.
2. فاضل جبير لفتة، وليد حسن حميد، دور السن في اختيار رئيس الدولة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد: 31.

**ثالثاً: التشريعات**

1. دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ).
2. قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 (المعدل).
3. قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (10) لسنة 2008 (النافذ).
4. قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (1) لسنة 2011 (النافذ).
5. قانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (8) لسنة 2012 (النافذ).

**رابعاً: قرارات المحكمة الاتحادية العليا**

1. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (3/ اتحادية/ 2016).
2. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (195/ اتحادية/ 2018).
3. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (16/ اتحادية/ 2022).
4. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (17/ اتحادية/ 2022).
5. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (23 وموحدتها 25/ اتحادية/ 2022).
6. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (24/ اتحادية/ 2022).
7. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (41 وموحدتها 58 و64/ اتحادية/ 2022).
8. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (71/ اتحادية/ 2022).
9. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (242/ اتحادية/ 2023).

**خامساً: المراسيم الجمهورية**

1. المرسوم الجمهوري رقم (150) لسنة 2014.
2. المرسوم الجمهوري رقم (32) لسنة 2022.
3. المرسوم الجمهوري رقم (33) لسنة 2022.